

## لأولي الألبان

| د. عبدالرحمن دشتي



## صوت العقل.. والخصخصة!

**نزهد من أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان أن يستمعوا إلى صوت العقل ويقوموا بدراسات مستفيضة وتوعية الجماهير بأسلوب علمي واضح وبسيط، لا نريد لأجيالنا أن يصبحوا «صبيانا بأيدي التجار» ولا أن يعيشوا بأحلام صعبة المنال، فهل من موجب لصوت العقل؟**

لا نذيع سرا إذا ما اعترفنا بأننا شعبٌ عاطفيٌ حتى النخاع، فكل قضاياها نتعامل معها تحت تأثير العاطفة، يأتي الجويهل على سبيل المثال، ويسمع لنا أن نذكر اسمه بدون القاب إذ أنه أصبح الآن ظاهرة يأتي بأطروحات بغض النظر إن كنا نتفق معه أو نختلف فتأخذنا العاطفة بالتعامل مع أطروحاته ويقوم أعضاء مجلس الأمة بتهميش الشارع هيجانا عاطفيا فتعقد الندوات والاحتجاجات والاعتصامات العاطفية، إن جاز لنا التعبير، فتقلب الدنيا على عقب وينتشر ويا الفتنة ويثدى الحوار ويغيب العقل، وقس على ذلك أكثر القضايا الساخنة مثل اسقاط القروض وإقرار الكوادر وغيرها حيث يغيب العقل وتتغلب العاطفة. والآن نحن أمام قضية ساخنة أخرى تتمثل في الخصخصة ومازلنا نتعامل معها بعيدا عن الحكمة، ومادامت قضية الخصخصة سيتأثر بها كل أفراد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، إما سلبا وإما إيجابيا، فإني سأتكلم هنا من وجهة نظري كمواطن بسيط «ستخصص» حياتي دون أن أعلم شيئا عن آثار الخصخصة، وستهبط بنا اقتصاديا إلى الحضيض وسنكون كما صرح أحد النواب «صبيانا عند بعض التجار»، ومن الجهة الأخرى يعلو بنا إلى جنة الإحلام

النواب المؤيدون للخصخصة وأيضا بمفردات عاطفية ويقولون لنا إن النظام سيسود البلد وستتحقق العدالة بين المواطنين وسيستيقظ أخيرا شعور المواطنين بالمسؤولية وسيستيقظ أصحاب الشركات ومؤسسات القطاع الخاص في تعيين كل الكويتيين الذين أصبحوا بين ليلة وضحاها منتجين ومتفانين في عملهم وسيذكرون أيامهم التعيسة التي قضوها في العمل الحكومي كتنابلة السلطان ويضحكون على ما اقترفوه من كسل و«تنبلة» في الزمن الغابر، وعلى صفحات الجرائد ترى أعضاء مجلس الأمة أيضا في خصومة لا تنتهي، والحكومة أيضا نائمة بالعسل تأتي وتريد اقرار القانون الذي تقول انها قامت بدراسته دراسة وافية وكافية في فترة زمنية لا تتعدى الشهر الواحد، والمواطن المسكين لا يدري ما يدور حوله، يعلم الجميع اننا شعب بنقصه الوعي بكل اشكاله، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فنحن امة لا نقرأ ولا نتريد أن نقرأ، نحن شعب لا يستمع إلى صوت العاطفة، إني أطالب المؤسسات البحثية أن تعد استبيانا لتتحرى عن مدى الوعي الجماهيري في قضية الخصخصة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانا على يقين أن النتائج ستكون مخيبة لأمال لأولئك الذين يظنون اننا شعب واع ومثقف، مسؤولية كبيرة تقع على الحكومة في توعية الشعب عن الخصخصة قبل اقراره عن طريق البرامج التثقيفية وفي الجامعات والكليات والمدارس لعل وعسى يقرأ البعض ويتوقف، والمسؤولية الأكبر نزيد من أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان أن يستمعوا إلى صوت العقل ويقوموا بدراسات مستفيضة وتوعية الجماهير بأسلوب علمي واضح وبسيط، لا نريد لأجيالنا أن يصبحوا «صبيانا بأيدي التجار» ولا أن يعيشوا بأحلام صعبة المنال، فهل من موجب لصوت العقل؟

كاتب أكاديمي كويتي  
Abdulmohsendshti@hotmail.com

## في الصويم

| علي آل غرناش



## وحوش الاعتداء الجنسي يسرحون بيننا!

**هناك مشكلة يجب حلها، والمطالبة بالسماح للنساء بقيادة السيارات لمنع ضعف النفوس من استغلالهن، وضرورة إعادة النظر في تربية الأبناء وخاصة الفتيات بعدم الصمت والسكوت على من يقوم بالتحرش والاعتداء عليهن وزرع الثقة لديهن.**

من الضحية التالية للوحوش الكاسرة التي تمارس الاعتداء الجنسي - تحرش واختطاف واغتصاب - في داخل مجتمعاتنا، هل سنتنظر حتى تكون الضحية من داخل كل بيت من بيوتنا؟ في السابق عندما تقع حادثة اعتداء في الوطن - وهي قليلة ونادرة - تتحول إلى قضية كبيرة تشغل الشارع طويلا وتصبح علامة تاريخية. قبل أيام نشرت جريدة الوطن تفاصيل مروعة ومخيفة لقصة مجرم وحش الدمام الذي اعترف بارتكابه أكثر من 200 جريمة معايشرة جنسية مع قاصرات وبالغات خلال السنوات الخمس الأخيرة فقط.

نعم فقط 200 جريمة خلال خمس سنوات، والمجرم طوال هذه السنوات يرتع ويمرح من ضحية إلى أخرى ومن مكان إلى مكان، ينشر الرعب في قلوب الضحايا ويحولهم إلى قتابل قابلة للتفجير داخل الأسرة والمجتمع، والأجهزة الأمنية بانواعها نائمة ومشغولة، والهيئة كذلك كانت مشغولة بالمطارذات وبالحضور الإعلامي لنشر البطولات الخارقة لأفرادها.

الأبطال الحقيقيون الذين يجب الافتخار بهم وتكريمهم بأعلى وسام في الدولة، هي الطفلة الصغيرة وعائلتها، الطفلة التي أبلغت أهلها بالتحرش، والوالد الذي شعر بالمسؤولية، وتقدم ببلاغ إلى الهيئة ضد السائق الذي يوصل ابنته التي تدرس بالصف الثالث الابتدائي إلى المدرسة يوميا، وذلك بعد أن أخبرت الطفلة أمها بأن السائق كان يشتري لها الحلوى، ويطلب منها وضع يدها على أماكن حساسة في جسده، لتقوم الهيئة التي وجدت في البلاغ صيدة للقبض على المجرم المتوحش.

وقد نشرت جريدة الوطن تفاصيل التحقيق مع المجرم المقبوض

عليه، وهي تفاصيل تصيب القارئ بالصدمة والاشمئزاز والخوف وتجعله يبلع ريقه مرات ومرات، وترفع ضغطه، وتسرع نبضات قلبه، فقد اعترف المقبوض عليه - وهو مقيم عربي يبلغ من العمر 48 عاما. خريج جامعي من دولة عربية - أعزب، تم فصله من شركة كان يشغل فيها منصب «مدير عام» عام 2008م، بسبب استغلاله للعاملات السعوديات وإقامة علاقات معهن غير شرعية وصل بعضها إلى حد الإجهاض - بارتكابه أكثر من 200 جريمة معايشرة جنسية خلال السنوات الخمس الأخيرة فقط، من بينها ممارسته الجنس مع طفلة في الثامنة من عمرها انتقاما من أمها التي لم تف بوعدها بإقامة علاقات ساهرة حمراء معه، وقيامه بابتزاز نساء مارسن الجنس عبر وضع صورهن وهن في أوضاع مخلة عند عتبات مزار سكنهن، ووجد لديه عشرات المقاطع وصور الفيديو لطلقات لم تتجاوز أعمارهن 8 سنوات!.

عجيب وغريب، لماذا يفضل الضحايا - نحو 200 ضحية - والأهالي الصمت؟، وأين الجهات الأمنية ومنها البحث الجنائي وغيرها في مراقبة هذا الوحش، هل ذلك يمثل تسببا وتقصيرا وإهمالا؟؟؟

هذه الحادثة المروعة ينبغي ان لا تمر مرور الكرام، وعلى كافة المواطنين أن يتحركوا لإيقاف هذه المهزلة وهذا التخبط، بل يجب تحويل المشاعر إلى غضب شعبي ومطالبة بإنزال أشد العقوبات على المجرمين لمنع تكرارها، ومحاسبة الجهات المسؤولة المقصرة في القيام بعملها ومنها الأجهزة الأمنية فهناك مشكلة يجب حلها، والمطالبة بالسماح للنساء بقيادة السيارات لمنع ضعف النفوس من استغلالهن، وضرورة إعادة النظر في تربية الأبناء وخاصة الفتيات بعدم الصمت والسكوت على من يقوم بالتحرش والاعتداء عليهن.

يا جماعة؛ لا يزال الآلاف من الوحوش تملا الطرقات بل في المنازل إذ لا يخلو منزل منهم، هل ننظر سقوط الآلاف الضحايا حتى يخرج وتخرج علينا من تمك الثقة وتكسر جدار الصمت السلبي والخوف من الضحية وتشتكي!؟

كاتب سعودي  
ali\_writer88@yahoo.com

## بالبريد الإلكتروني

| د أنور الحربي



## وجبات التربية الفاسدة.. وقبل فوات الأوان

ليس شخصا فنيا بل حاصل تخصصه مغاير تماما، وكيف له أن يقوم بنقل موظفة متخصصة منذ 15 عاما بتقارير امتياز، لأنها رفضت الترسية على تلك الشركات المخالفة؟ وكيف يقبل أن يدخل أشخاص من إدارة التوريدات لا علاقة لهم بالموضوع من قريب أو بعيد مكان رئاسة القسم على عينك يا وزارة، وبدون أن يحرك أحد في الإدارة المالية والإدارية ويعترض على تلك التجاوزات؟ وكيف لمنتشار قانوني تسبب في خسائر مليونية للوزارة أن يكتب ردا على جريدة الراي...! حقا انه استهتار ليس بعده استهتار وهو شخص وافد لا تهمة مصلحة البلد بل بناء العمارات في بلده وبعدها يسافر ويترك سوء أفعاله على الطلبة والطالبات.

أتصور على مجلس الأمة مسؤولية قانونية كبرى بالتصدي لعصابة الوجبات الفاسدة لأنهم فاسدون ولا يجب السكوت عنهم ويجب تعريضهم وإقالتهم من مناصبهم فهم ليسوا بمؤتمنين على أرواح الأطفال، وكل من له صلة بالموضوع يجب أن يحاسب ويحال إلى النيابة، ما فرقه عن وحش حوالي المعتدي على الأطفال وغيره من الوحوش التي تضرب الأطفال؛ ما فرقه عن من يسبون معاملة الأطفال ولا هم مطلوب حصول حالات وفاة جماعية لا قدر الله حتى نتحرس.. اللهم بلغ اللهم فاشدهم... وحفظ الله أطفالنا من كل سوء الوجبات الفاسدة...

كاتب واعلامي كويتي  
anwar2000@gmail.com

## كلمات

| صلاح ويدي



## التمييز ضد الكويتيين في القطاع الخاص

الكويتي فقط في القطاع الخاص، هل الهدف هو قتل الانتاجية عند المواطن والقضاء على آخر أمل لتطوير الذات من خلال اعطائه الامان الوظيفي المبالغ فيه.

العلاقة بين الموظف الكويتي وزملائه الوافدين ستكون مبنية على الحسد وعدم الرضا لأنهم سيشعرون أن فائدتهم أكبر للشركة ولكن زميلهم الكويتي يحصل على راتب أكبر الأفضل هو وضع حد أدنى للأجور وإجبار الشركات على تعديل أوضاع كل الموظفين من كويتيين وغير كويتيين.

قوانين التمييز ستجعل الشركات التي لا يهيمها الا الربح السريع مهتمة بشيء واحد فقط وهو كيفية التخلص من الموظف الكويتي ومن حقوقه ومتطلباته ومعاشه، واستبداله بوافد يتميز بكلفة أقل وحقوق محدودة وانتاجية أكبر.

لكن ماذا لو اضطرت الشركات التي دفع نفس الأجور بغض النظر عن جنسية الموظف وماذا لو اضطرت الى احترام حقوق كل العمال وماذا لو لم يكن هناك أي ميزة لتوظيف الوافد بدلا من المواطن، وماذا لو عرف المواطن أن عليه أن يجد ويجتهد ويثبت جدارته لأن كفاءته هي المطلوبة وليس جنسيته، فهل يا ترى سيكون هناك أي داع لكي تستمر الشركات بلعبة اللف حول القوانين ومحاولة التخلص من الموظفين الكويتيين والتمييز ضدهم كما هو حاصل الآن، لا اعتقد.

كاتب كويتي  
s\_waheedi@yahoo.com

**على مجلس الأمة مسؤولية قانونية كبرى بالتصدي لعصابة الوجبات الفاسدة لأنهم فاسدون ولا يجب السكوت عنهم ويجب تعريضهم وإقالتهم من مناصبهم، فهم ليسوا بمؤتمنين على أرواح الأطفال وكل من له صلة بالموضوع يجب أن يحاسب ويحال إلى النيابة.**

الخبر المنشور على صدر الصفحة الأولى في جريدة «الراي» ليوم الأحد الماضي بخصوص مناقصة التغذية وترسيبتها على شركات مخالفة يثير الكثير من التساؤلات عن قوى الفساد المنتشرة في التربية ولا يههما أرواح الطلبة، ومصمة على التحدي، مستغلة بذلك مراكزها وسلطتها في الوزارة محاولة التكتسب على أرواح وسلامة تلاميذ المرحلة الابتدائية، غير مبالية بل مستهتره بالقوانين، وكنا قد اشرفنا وحذرنا في مقال سابق من تجاوزات البعض بخصوص العقود واستبعاد البعض من لجنة الترسية وإدخال مستشار قانوني تحوم حوله الكثير من الشبهات وتم طرده من إدارة الشؤون القانونية ومازال يعمل في إدارة الخدمات لتميرير كل الصفقات المشبوهة حتى لو كانت على حساب صحة أبنائنا وبناتنا من دون أي وازع أخلاقي أو قانوني أو ديني، لأن همه التكتسب بالحرام بعد أن خسر وزارة التربية ملايين الدنانير لعدم حضوره جلسات

**دائما نسمع بالأصلاح السياسي والاقتصادي في الكويت ولكن من يطالب بالأصلاح لا يناقش المبادئ الاساسية، ولهذا تبقى الأمور في حلقة مفرغة لأن المبادئ غير السليمة لا تصلح لأن تكون أساسا لأي مشروع يرجي منه الإصلاح فما بني على باطل فهو باطل.**

فوائد الخصخصة كثيرة، ومن أهمها تحجيم الجهاز الحكومي بشكل عام، فمن ذا الذي يريد أن يعيش في بلد حكومته اخطبوطية تدخل نفسها في كل شيء وتخرج لك من كل شيء، نعم أنا مؤيد للخصخصة فأحلى شعور أن تبدأ وتنتهي يومك بعيدا عن الحكومة، وأن تستغني عن خدماتها وعن وظائفها وعن عطاء بيت المال، أن تعتمد على نفسك في العمل وفي كل شيء آخر.

ولكن نتائج الخصخصة لن تكون الا كارثية اذا اتت والأرضية غير مهياة لها، هناك قضايا يجب معالجتها قبل الخصخصة ويجب أن تكون المعالجة بالتطبيق والممارسة لكي تثبت الحكومة أنها فعلا قادرة على تطبيق قانون حساس ومهم مثل قانون الخصخصة، من هذه القضايا الشفافية ومحاربة الفساد، فلا يمكن لنص قانوني يضمن محاربة الفساد، ولكن الضمان الوحيد بالنسبة للشعب هو أن يرى الحركة ضد الفساد بعينيه حتى يستطيع

بنظرة «تمرير الفكرة»، كما يؤمن الشيخ النجيمي بحزمة الاختلاط في السعودية فقط!.

تقوم فلسفة «تمرير الفكرة» وهي فلسفة فريدة من نوعها وتستحق التدريس كنظرية سعودية الابتكار: إن الكاتب لكي يمر أفكاره من بين أصابع رقيب يعمل بنظام «ساهر» المروري عليه أن يفتح مقاله بمدح من يفترض أن فكرة المقال قائمة على نقد سلوكه وسياساته؛ كأن نبجل وزير الإعلام عبد العزيز خوجه وسياسته الحكيمه ثم نختم: بأن إيقاف الكاتب محمد الرطبان خطيئة ووصمة عار لوزارة الإعلام وليس مجرد خطأ عادي، وإن إيقاف أو منع أي كاتب سعودي آخر يندرج ضمن نفس التصنيف مهما كانت خلفيته الفكرية أو الدينية.

في حقيقة الأمر، إن ما استوقفتني ليس إيقاف الكاتب الرطبان فقط، فهو في النهاية كاتب يعي سلفاً خسرية عدم تطبيق نظرية «تمرير الفكرة». الرطبان نفسه يقول: «لا أعرف شيئاً اسمه خطوط حمراء ولن أستجدي أحداً كي أكتب في صحيفته»، وهو بذلك يكون قد اتخذ قرار فرار قلته إلى الخارج مفضلاً للنفي على الإقامة الجبرية!.

الكاتب السعودية دابن البدير في صحيفة «الراي» الكويتية سأقت جملة اتهامات بحق الليبراليين السعوديين، ففي مقالة الأسبوع الماضي بعنوان «الليبرالية وأهلها» تقول: «إن عدداً من مرتادي جلسات الليبرالية قد انضموا إليها نفاقاً كون الوضع العام في

البلاد صار ميالاً للتعددية، ولأن اتجاه السياسة الداخلية اليوم بات نحو الاعتراف بالآخر وبحرة الآخر، ولو أن السياسي يصدر خطأً بلوح يوح برفضه للتجديد وإنكاره للقائين بالحريات، لووجدت ذات الشخص الذي يستشهد بدراوين يحكي اليوم عن الصحابة والتابعين، ووجوده في أي تنظيم أو انضمامه لأي فكر أو تيار هو وجود مؤقت ينتهي مع بداية عهد أقول المصلحة الذاتية». بغض النظر عن مدى فقه الاتهام الخطير الذي ساقته البدير لبعض الليبراليين السعوديين، وبعيداً عن تأييد أو رفض تلك الادعاءات، نطرح هنا تساؤلاً مشرعاً، ألا يُثير صمت الليبراليين السعوديين عن كثير من القضايا التي هي من صميم مبادئ الليبرالية الأصلية قلقاً وتشكيكاً في مصداقيتهم؟ أم إننا صدقنا هذيان شاكر النابلسي بأن الليبرالية السعودية خصوصيتها؟! كيف نفهم عدم وجود مقال واحد ينتصر للرطبان ويرفض إيقافه الطالم؟ بل كيف نفسر غياباً كاملاً لصحيفة الوطن قلعة الليبرالية السعودية في الدفاع عنه؟!.

إذا كانت الليبرالية السعودية خائفة من خسارة موقعها الجديد أو على ضياع بعض المكتسبات الرمزية في معركة كسر التابو، والتي تمتيرها إنجازات قيمة وهي في الأساس لم تستطع حماية كاتب تم إقصاؤه، فكيف ستقوم بحماية شعب أعزل مما هو أكبر من ذلك؟!.

Mohamed.Alsadiq@gmail.com

## تمتهات قلم

## «الرطبان» بين الليبرالية وأهلها!

**ألا يُثير صمت الليبراليين السعوديين عن كثير من القضايا التي هي من صميم مبادئ الليبرالية الأصلية قلقاً وتشكيكاً في مصداقيتهم؟.**

حظة التعرية الصاخبة التي تقيمها الليبرالية السعودية بحق السلفية تستحق الدراسة، السلفية قبل عقدين كانت كل المشهد، كانت الأمر النهائي إعلامياً، كانت تجلد المخالفين لها في وضغ النهار دون وجل، قبل أن يتبدل الحال، ودوام الحال من المحال كما يقولون، إن شئت قل هو التاريخ الذي لا يرحم بحاسب كل من أخطأ بحق الشعوب.

التاريخ لا يرحم، من منا بإمكانه استشراف مستقبل الليبرالية السعودية بعد عقدين من الزمان؟! لا أحد طبعاً، الليبرالية اليوم في صعود، لكن بعد حين قد نشهد تبدلاً في الواقع، فنعود السلفية إلى مكانتها وتعود الليبرالية طريدة من جديد، إنها مشيئة السياسة، تُغلي من أرقام وتنانل من آخرين.

الليبرالية اليوم تتحكم بالمشهد الإعلامي السعودي تقريباً، ويومياً نقرأ مقالات تمارس عملية نزع ما بقي من ساتر يغطي عبوة السلفية، مع إن هذه الأقلام تؤمن